

ينتهي المنطق السابق، شاء أم لم يشأ، إلى نتيجتين متلازمتين، تقول الأولى: إنَّ القوى التي أنتجتِ الهزيمةَ العربيةَ الراهنة هي تلك التي قالت بمشروع تنويري أو اقتربت منه، في حين تظل القوى المغايرة خارج الهزيمة ومبرأةً منها، كما لو كانت «الأصالة» و«المحافظة» ورفضُ التحديث والتنوير هي البديل الوحيد الذي ينقذ المجتمع العربي من هزيمته! والنتيجة الأخرى، وهي أكثر خطراً، تستكمل النتيجة الأولى وتطوِّرها وتقول: إنَّ الحداثة العربية هي أساس التبعية ومرجع لها، أي أنَّ الدعوة إلى الحداثة دعوة إلى التبعية، مثلما أنَّ الدعوة إلى مناهضة الحداثة دعوة إلى الاستقلال. وبهذا المعنى تصبح جميع القوى السلفية والأصولية والمحافظة ضمناً للاستقلال وأداة له... في مقابل القوى الوطنية - التنويرية التي أسست للتبعية وخلقت ركائزها!

أما المصري محمد عمارة فله حديث آخر وبلغه أخرى. فقد كان متمركساً في سياق، وقومياً متأسلاً في سياق آخر، إلى أن خلع «قبعة» الماركسية والقومية في سياق ثالث وعاد إلى الطربوش القديم. وفي زمن القومية المتمركسة، أو العكس، أشرف الدكتور عمارة على تحقيق كتب أعلام عصر النهضة، كالأفغاني والكواكبي والطهطاوي؛ وكان في تحقيقاته جميعاً، وفي المقدمة التي كان يكتبها، يشتق من فكر النهضة أقانيم ثلاثة ثابتة هي: القومية، الاشتراكية، الوحدة. غير أنه، في السياق الجديد الذي ينزاح من «الطربوش» إلى «العمامة»، حقق تعديلاً جديداً في فكره، قوامه «تساوي الفكر والهوية الدينية»، حيث فكرُ الباحث يُشتق من دينه، وحيث دينه يُملى عليه الخطأ والصواب، أو الاستقلال والتبعية. واجتهاد عمارة، وهو يقرأ سلامة موسى، يستهدف فكر النهضة الذي يبدو له فكراً لا علاقة له بالإسلام قبل أي شيءٍ آخر. و«المقاربة الطائفية» للفكر ليست أمراً جديداً؛ فلقد وقع فيها باحثٌ وطني كريم قبل أكثر من عقد من الزمان، هو الدكتور حسن حنفي في كتابه التراث والتجديد، وأخذ بها مؤخراً الدكتور محمد عابد الجابري، الذي لم ير في الجهد الطويل الذي بذله جورج طرابيشي في قراءته إلا غمراً «مسيحياً» يضيّق بدعوة إسلامية إلى نهضة إسلامية جديدة. لكنَّ «المقاربة المعرفية الطائفية»، كما يفصح عنوانها، لا تُنتج معرفة ولا تعطي نهضة، لأن الدعوة إلى النهضة تستلزم فكراً مستقيماً لا يقوّض معنى الوطن في تقويضه لمعنى المعرفة.

الفكر التنويري: من التنكيل إلى الاستباحة

كان يروق لطف حسين أن يتحدث عن «الفكر الطليق». وكانت صفة «الطليق»، في زمانها، تعارض المقيّد والمستبدّ وكلّ ما يكبل الفكر ويكسسه. ويبدو أن صفة الطليق تعود مرة أخرى في زماننا، غير أنّها لا تستعيد ما قصده طه حسين، بل تعني تدمير كلّ ما يضبط الفكر ويعطيه المعنى. فباسم حق «الفكر المستنير» في الحوار والاجتهاد ورفض أحادية الاجتهاد والتأويل، يكون من حق «المفكر» أن يحاور من شاء وأن يتبادل النظر مع من ارتأى؛ الأمر الذي يجعل من الحوار مع الفكر الإسرائيلي، أو مع الفكر الصهيوني بشكل عام، استطلاعة لـ «الفكر التنويري» وامتداداً له. والأمر لا يختلف حين يتعامل «الفكر الجديد» مع مقولات السلام والسيطرة الأمريكية والتسلط الغربي، إذ يمكن ذلك «الفكر» أن يقبل بكلّ ما يعادي المحاكمة اعتماداً على حق الاجتهاد و«حقوق الإنسان» في التأويل «الطليق».

واتكأ على تسويق مبدول لفكرة «الفكر التنويري»، وباسم محاربة الأصولية تارةً وحوار الثقافات تارة أخرى، يمكن الدخول في «مقالات تنويرية» متعددة. ولم يكن جلال أمين مخطئاً أبداً حين رأى أنَّ «التنوير العربي» الراهن يأخذ بصفات الأطراف المموّلة له، بحيث يمكن الحديث عن

خلع عمارة قبعة
الماركسية والقومية
واعتمر العمامة
الدينيّة، ولم ير
الجابري في جهد
طرابيشي إلا غمراً
«مسيحياً»!

«تنوير على الطريقة الفرنسية» و«تنوير ألماني» و«تنوير على الطريقة الإسرائيلية» وآخر على الطريقة الأمريكية، مادام هذا التسويقُ الفكري المروَّع يتم باسم التنوير وتطويع «جهود الاستتارة»... وكأنَّ التنوير لا يعثر على ما يحققه إلا في مؤسسات غربية، أو كما لو كان الفعل التنويري لا وجود له في الفكر العربي الإسلامي؛ ولذلك لا يكون غريباً أن يكتب مراد وهبة كتاباً عن التنوير ويدافع عنه، بعد أن يجعل من الجذر التنويري جذراً أوروبياً خالصاً، وبعد أن يؤكِّد أنَّ زجر المطلق لا يتم إلا بأدوات غير عربية وغير إسلامية.

وواقع الأمر أن هذه النزوعات القائمة، والتي تزداد شدةً، تتجانس الصواب في أكثر من اتجاه: فهي تستعيد طقوس كاتب السلطان الباحث عن الربيع في جميل الكلام، بعد أن تخلع السلطان القديم وتستبدله بمؤسسات أوروبية وأمريكية جديدة. وهي تزوِّر إشكالية الفكر التنويري من الألف الى الياء؛ فلم يكن الفكر التنويري العربي يدافع عن الفكر المستنير في ذاته، بل كان يعتمد على استنارته للتدخل في الشأن اليومي. ويسبب انشداد هذا الفكر الى هموم الناس اليومية كان فكراً وطنياً؛ ذلك أنه كان يرى في المشروع الفكري المستنير مشروعاً إصلاحياً اجتماعياً بعيداً عن اللغة المستنيرة المستوردة في أقباص مظلمة، وعلى مبعدة من هموم نخبوية فقيرة لا تعرف لغة الإنسان العادي ولا همومه. ولهذا، فلا غرابة أن يتحول «الفكر التنويري» الى اختصاص فئة أكاديمية تحدّث عن أحوالها برطانة تعرفها «المراكز الثقافية» و«مؤسسات الأبحاث»، ولا يعرف عنها الإنسان اليومي المقوَّض شيئاً.

وكما أشرنا سابقاً، فإنَّ الفكر التنويري العربي قد نسج خطابه في صدامه المستمر مع ما يقمع الفكر وينتهك قواعده، أي في صدامه المتواتر مع السلطة... في حين أن «الفكر الجديد» يدور حول ذاته وحول أشياء أخرى ولا يقترب من السلطة، التي هي أساس مطاردة العقل المستنير وحصاره. ولذلك يكون طبيعياً أن يكون «الفكر الجديد» فكراً سلطوياً، لا بسبب غياب الإشكالية النقدية لديه فحسب، بل لأنه يرى، أحياناً كثيرة، في دعم السلطة دفاعاً عن التنوير، مع أنَّ هذه السلطة لا تعدو أن تكون غير مؤتلفة مع القوى الأصولية المعارضة. فالحق أن ليس ثمة خلاف يُذكر بين بنية الفكر السلطوي وبنية الفكر الأصولي، لأن الثاني مشتق من الأول وأثر له، والخلاف بين الطرفين لا يقوم في مجال الفكر بل في حقل الصراع السياسي على السلطة. بل إنَّ الدفاع عن الفكر التنويري لا معنى له إلا إذا وضع يده على المراجع التي تنتهك الفكر وتولده فكراً ظلامياً؛ وهذه المراجع تقوم في السلطة السياسية قبل أي شيء آخر. فالدين في ذاته لا يُنتج نصاً ظلامياً أبداً، بل إنَّ ما يُنتجه هو الحقل الثقافي والحقل السياسي المسيطران، وهما حقلان يردان إلى الدولة قبل أن يردا إلى المواطن المنتهك الذي يُعثر في الدين على ما يجعل حياته مقبولةً ومحتملة.

إنَّ الفكر الذي ينكل بالتنوير يتكامل مع الفكر الذي يستبيحه. فالفكر الأول يرجم الحداثة مُدافعاً، بشكل صريح أو مستتر، عن القوى المعادية للحداثة الاجتماعية، ويلصق بالتنوير تهمة التبعية بعد أن ينزعها عن القوى التابعة. أما الفكر الآخر فيبهر كلَّ ما لا يمكن تبريره، بحجة الدفاع عن التنوير والتحرُّب له. وفي الحالين يتم دفن النصِّ التنويري في طقس تزويري مفعم بالتلفيق: فيدفنه البعض بأسطورة «الدولة الحداثية المتحققة»، وينهيه الآخر بحجة الدفاع عن «دولة مستنيرة» تحارب «القوى الأصولية». وتأتي دعوى «نهاية المثقف» كي تلخِّص الموقفين معاً، إذ المقصود بالمثقف الذي يجب إنهاءُ زمنه هو ذاك التنويري الذي حلم بمشروع تحديث وطني، لا ذاك الذي يسوق أفكاره ويبدكها وفقاً لتبدل الأزمنة وتغيُّر السياق!

**«التنوير
العربي» الراهن
يأخذ بصفات
الأطراف المموّلة
له، بحيث يمكن
الحديث عن
«تنوير فرنسي»،
و«تنوير ألماني»،
و«تنوير أمريكي»!**

الدفاع عن التنوير في زمن معوق

على الرغم من تراجع المشروع التنويري، فقد بقي بين المثقفين العرب من يدافع عنه، لا ولعاً بـ «سلطة الحقيقة»، التي لا وجود لها على أية حال، ولكن التزاماً بالوقائع الموضوعية وبالمعطيات التاريخية. فحين ظهر الكتابُ الدوريُّ: **قضايا وشهادات**، الذي تعثر قبل أن يقف، حاول بعضُ المثقفين إلقاء ضوءٍ جديدٍ على الفكر التنويري العربي، اعتماداً على مقولة أثيرة عند الراحل سعد الله ونوس هي: «الوعي التاريخي»، التي تعني اشتقاق الأسئلة النظرية من اللحظة الاجتماعية المشخّصة المعيشة. وقد احتلت هذه اللحظة مكاناً رحباً في النص التنويري، الذي لم يكن شغوفاً بـ «النظريات الكبرى الجاهزة» والقادمة مباشرةً من سوق الثقافة العالمية. ولعلّ العودة إلى هذا النص تبين انجذابه المستمر إلى قضايا عيانية محددة، بدءاً من الطهطاوي المدافع عن مفهوم المواطنة، وصولاً إلى ياسين الحافظ الذي رأى في الديمقراطية لحظةً داخليةً في الفكر القومي، مروراً بطله حسين الذي فصل بين الدين والعلم ورأى أن لكل منهما حقّه ومقولاته ومعاييرته التي تجعله مغايراً للآخر.

ولم يتمّ الرجوعُ [أي رجوع قضايا وشهادات] إلى الفكر التنويري العربي الكلاسيكي بسبب مقولة اللحظة التاريخية للسؤال النظري فقط، بل بسبب وعي تاريخي أيضاً يرى الوقائع في تكوينها المادي لا في لاهوت الأيديولوجيا: إذ القومية تتكوّن وتتطور ولا تولّد جاهزة لأنها ترتبط بنمط الحياة اليومية لا بـ «أرواح الأمة»؛ وإذ الاشتراكية تتويج لتقدم ثقافي ومعنوي مجتمعي عام، لا روحٌ غريبة تنبجس عن روح طبقةٍ من نوع خاص هي الطبقة العاملة؛ وإذ شكّل الوصول إلى السلطة تعبير عن ماهية السلطة، بعيداً عن الشعارات وأصول البلاغة. وهذه الأمور عيّنت النصّ التنويري نصاً مفتوحاً مرجعاً الوقائع الحياتية، مثلما عيّنت المجتمع المنشود نصاً مماثلاً يتفتح وينفتح في إطار الديمقراطية ودولة القانون، وينغلق ويتفكك في غياب الحوار وتغييب الإرادة المجتمعية.

غير أن مشروع **قضايا وشهادات**، الذي جعل من طه حسين بوابةً ذهبية له، لم يتوقف كثيراً أمام وجوه السلب القائمة في الفكر التنويري، سواء تلك التي حايثته أم تلك التي أنتجتها المستجدات الاجتماعية والقومية بعد هزيمة حزيران. فالمدافعون عن الفكر التنويري تعاملوا معه كما لو كان مدرسةً متجانسة؛ وهو ما أبقى المداخلات في إطار المقولات العامة المحدثة عن: «تحرر المرأة»، و«مواكبة العصر»، و«التطوير الثقافي المجتمعي»، و«الاشتراكية»... علماً أن ذلك الفكر لم يكن مدرسة، ولا هو قريب منها؛ فباستثناء ثنائية: «التقدم/المعرفة»، أو «التقدم/المدرسة» فقد كانت هناك فروق واسعة تفصل الكواكبي عن الشميل فصلاً كبيراً تارةً، وتضع أحمد أمين في العالم المغاير لعالم سلامة موسى تارةً أخرى.

من المثقفين الذين تعاملوا مع الفكر التنويري، أو مع «جهود الاستنارة»، من موقع الالتزام بها والدفاع عنها، الدكتور جابر عصفور الذي يوضح موقفه في **هوامش على دفتر التنوير**. وعلى الرغم من الموقف التنويري الذي يأخذ به جابر عصفور، فإنه لم يبتعد في مقاربتة كثيراً عن مواقف **قضايا وشهادات**. ذلك أنه بالغ في دور الفكر واجترأ أركانه الاجتماعية، كأنه يستعيد أحلام من يدافع عنهم في مدرسةٍ جديدةٍ تُبني الدولة التنويرية، من دون أن يتأمل كثيراً في دور الدولة في إنتاج الوعي التنويري (وهو ما حلم به طه حسين في كتابه: **مستقبل الثقافة في مصر**). والفكر التنويري، في معناه الجوهرية، لا معنى له خارج أطروحة ذات بُعدين، يقول الأول منهما بـ «تعددية العقل»، فردياً كان أم جماعياً، إذ لا يمكن اختزال العقل المفرد إلى وجه واحد من وجوهه، مثلما لا يمكن اختزال العقل المجتمعي - إن صح القول - إلى عقل وحيد. ويقول

**نح الفكر
التنويري
العربي خطابه
في صدامه مع
السلطة، وأما
«الفكر الجديد»
فقد يتعاون
معها في
مواجهة
«معارضها»!**

البُعد الثاني: إنَّ الفكر التنويري لا يفصل أبداً بين العقل المستنير والشروط الاجتماعية التي تنتجها؛ فلا إمكانية لعقل مستنير من دون شروط اجتماعية تعترف بالإنسان المفكر وتتيح له إمكانيات التفكير والحوار والمساءلة (يقول ماركس ما معناه: «لقد وُجد العقل من دون أن يكون عقلانياً دائماً»، الأمر الذي يعني أن العقل لا يُعطى دفعةً واحدة، بل يتكون ويتغيّر وفقاً للشروط التي تحدده).

لقد أنكر زمنُ الإيدولوجيات الصاعدة في الأربعينات والخمسينيات - وبسبب عماء الإيديولوجي - منابعه التنويرية الأولى؛ فبدأ القول القوميُّ مكتفياً بذاته، والقول الاشتراكيُّ لا يحتاج إلى ما عداه. فالقول القومي رأى القومية في اللغة والتراث والماضي والأمال المشتركة، أي رآها في كلِّ ما هو جاهز، معتقداً أنَّ القومية معطى تاريخي، بل معطى أبدي، كما لو كان العربي يولد قومياً ويموت قومياً بسبب العروبة التي تلازمه. غير أنَّ التغيرات المختلفة أوضحت أنَّ القومية معطى تاريخي، تصعد وتراجع وتقوى وتتفكك، لأنها لا تحيل على روح غامضة بل على بشر لهم وعيٌ معين، وعلى وعي يتأثر بواقعه، وعلى واقع يوقظ الوعي القوميُّ أو يدمره. وباختصار: فإنَّ كان الانتماء القومي تعبيراً على ارتقاء ثقافي ومعنوي، فإنَّ الوعي القومي لا وجود له خارج حياة اجتماعية تحقّق شروط الارتقاء والتفتح الإنسانية. فالانتساب إلى القومية يتجاوز الانتساب إلى طائفة أو مذهب، لأنَّ القومية - مرجعاً - أكثر اتساعاً ورحابة وشمولية من المرجع الديني، وهو ما يجعلها تحيل على الوطن والوطنية والحاضر والمجتمع قبل أن تستدعي الماضي والتراث. وهذا الوعي القومي، أو وعي الاختيار والانتساب، هو صورة أخرى عن وعي اجتماعي يتضمن مقولة الذات الإنسانية الحرة من ناحية، ومقولة المواطنة وممارسة المواطنة من ناحية ثانية. لقد هاجم الفكر القوميُّ الفكرَ التنويريَّ لأنَّ هذا الأخير لم يأخذ بلفظية قومية واضحة بل ركّز على أمور أخرى. والواقع أنَّ الفكر القومي الحقيقي هو هو الفكر التنويري لأنَّ هذا الأخير تحدّث عن شروط توليد وإنتاج وتطوير الوعي القومي، على عكس الفكر القومي الضيق الذي حدّث عن «الأرواح المجيدة» ولم يحدّث عن الوقائع المادية إلا في حالات قليلة.

لقد بدأ الفكر التنويري من فكرة الإنسان والتاريخ، بينما انطلقت الإيديولوجيا القومية - كما الإيديولوجيا الاشتراكية - من صيغ لا موقع للإنسان المشخّص فيها. ففي مقابل الوحدة والماضي المجيد وعبقرية اللغة العربية، التي قال بها الفكر القومي، حدّث الماركسيون العرب عن الطبقة والصراع الطبقي ونمط الإنتاج... وفي الحالين كان الفرد المشخّص، في شروطه المشخّصة، مستبعداً. ولذلك فإنَّ إعادة الاعتبار إلى الفكر القومي والاشتراكي تُوجب إعادة بنائهما على مقولتي: «الإنسان» و«التاريخ»؛ وهو ما يجعل من المواطنة، لا عبقرية اللغة العربية، شرطاً أساسياً لنهوض الوعي القومي، ومن الديمقراطية ودولة القانون وتساوي المواطنين متكاً فاعلاً للانتساب القومي، عوضاً عن إنشائية سكونية تستظهر قولاً لا وجود له. وهو ما يؤكد أيضاً فكرة التحرر الإنساني الشامي متكاً جديداً للاشتراكية، بعيداً عن مراجع حصرية تتعامل مع طبقات قائمة أحياناً ومع طبقات موهومة في معظم الأحيان.

لقد هزمت الأيديولوجيات القومية والاشتراكية العربية المشروعَ التنويريَّ العربيَّ، وكانت هزيمته الجزئية مقدمة لهزيمة شاملة لهذه الأيديولوجيات. ذلك أنَّ القومية، كما الاشتراكية، جزء من النص التنويري الكبير، الذي يشكل الدفاع عنه اليوم دفاعاً عن القومية العربية وعن أي مشروع عدالة اجتماعية محتمل.

دمشق

**الأيديولوجيات
القومية
والاشتراكية
هزمت المشروع
التنويري
العربي بسبب
اكتفائها بذاتها
وابتعادها عن
الفرد المشخّص في
شروطه المشخّصة!**

التَّصَرُّفُ مَعَ الشَّاعِرِ بِالْحَسَنِ

ريكان ابراهيم

إلى حميد سعيد
في العراق

خذوني على قَدْرٍ عقلي

لئن خالطَ الشيبُ رأسي،

خذوني كما يأخذ العقلاءُ المجانينَ، إنِّي أصلي

ولم تُنصفوني، ولم تأخذوني

صلاةَ التخلُّصِ من قدرةِ الأعدياءِ على الصدقِ

على قَدْرٍ عقلي؛

في موقفِ الجوعِ،

لأعلمنَّ الشعرَ كيف يبيعكم

لا تبحسوني اقتداري على أن أسيرَ كما سار

بيعَ الجوارِي في يدِ النَّحَّاسِ

ظلي

ولأثقبنَّ بكم سفينَ نجاتكم

أنا مثلكم، بل وأقدرُ منكم على الرقصِ.

حتى تكونوا عبرةً للناسِ

هل تعرفون:

ولأفعلنَّ...

لماذا رقصتُ؟

وأفعلنَّ...

لماذا غصصتُ؟

وأفعلنَّ...

لماذا نقصتُ؟ فأصبحَ وزني خفيفاً كوزنِ

إذن تعرفونني جيداً،

كرامتكم

فخذوني على قَدْرٍ عقلي

في هجيرِ السؤالِ؟

ما لكم تضحكون؟

وحقُّ الذي يستريحُ على سِدْرَةِ المنتهى من

أبعدَ الذي دارَ أو صارَ تستهزئون؟

زمانِ

فيا جُمْلَةً لا محلَّ لها في كتابِ القواعدِ

ويتركني مثلما تترك الطابخاتُ قدورَ العشاءِ

ويا فاعلاً كلِّما رفعوه احتراماً لقاعدةِ النحوِ

على نارها الهادئة.

أقعى على صفحاتِ الموائدِ

وحقُّ الذي كلما هجتهُ بالدعاءِ

أُيعقلُ أيُّ أنوحٍ وأنتُ تُغني؟

أقامَ على ثورتي الحدَّ جَمْعٌ من الأغبياءِ

أُيعقلُ أيُّ أمزقُ ثوبي حداداً عليكِ

وأدبني بالعصا واللسانِ المملحِ بعضُ الذينِ

وأستعملُ الهمزَ واللمزَ

إذا حاوروا

بل أستعيرُ من العربيةِ كلَّ حروفِ النداءِ

حوروا

وأنتُ كما أنتُ؟

أو إذا وَعَظُوا

أتعبتني يا قليلَ الذكاءِ

عضعضوا.

ويا مُفرطاً في التجني

وحقُّ الذي عرشُهُ أبيضٌ...

أعوذُ بربِّ الفلقِ

الملاهي مُخصَّصةٌ للألى يدفعون لها ثمنَ الموبقاتِ،

من الزمنِ المستريحِ على شُرُفاتِ القلقِ

العصافيرُ ألعوبةٌ في يدِ المُوسرينِ،

وأسألهُ أن يُسميَ الحنّاةَ بأسمائهمُ

الجماهيرُ تكرهُ قولَ الحقائقِ،

ويدعو الملوكَ بأشكالهمُ

أينَ، إذنَ، أستريحُ، وأسندُ رأسي، ومن يستطيع احتمالِي

فإنَّ الملوكَ إذا دخلوا قريةً أفسدوها

وكُلِّي، بما أنا فيه، شقاءً وبؤسٌ ولوحٌ من الغيبِ مكتوبةٌ

وإنَّ المماليكَ تغزو الممالكَ.

فيه أسماءهُ

فيا سيدي يا صديقَ الملوكِ الألى سألوكَ فأعطيتمهمُ

من بهم صالحٌ للوضوءِ قبيلَ احتمالِي،

وحينَ تصدى لهمُ ناصروكَ على الظلمِ حاصرتهمُ

إذا قلتُ بيتاً من الشعرِ

تباركتَ تأخذُ ممنَ تشاءُ وتُعطي إلى من تشاءُ.

خرتُ عليهم رجومُ الشياطينِ في ليلةٍ حالكةً

ما لهُ صاحبُ الأمرِ هذا؟

خذوني على قَدْرِ عقلي

إذا قلتُ بيتاً من الشعرِ، أخرجَ من جيبهِ

ثِقوا أني لستُ أهذي

للمعريِّ مخطوطةٌ يستعينُ عليَّ

وما قتلتهُ ليسَ سِحراً

بها مثلما يستعينُ عليَّ صاحبُ الطورِ فرعونُ؟

لكمُ أن تروا ما أراهُ

إنّي سئمتُ المناجاةَ في فاقِدِ الوعي

وأن تسمعَ ما سمعتُ،

صرتُ أستاذاً، كلما قلتُ شيئاً أشار عليَّ صحبهِ:

فإنّي تنصتُ ليلاً إلى ملا في السماءِ

أخرجوه... به لوثةٌ في المزاجِ

يقول: (.....)،

وأخرج... أخرجُ من جمعه خائباً، أستديرُ إلى الخلفِ

اعذروا خجلي أن أقولَ الذي قالهُ،

أفقاً عينَ القصيدةِ، أبكي، وأدعو عليه الإلهُ

إنكم صرتمُ الآنَ بين فكوكِ الرحي،

الذي مدّ في عمُرهِ كلَّ هذي السنينِ،

فخذوني على قَدْرِ عقلي

وقصرَ في الصالحينَ البقاءَ.

وشدّوا إلى شاطئِ البحرِ تلكَ السفائنَ

أخشى، إذا أمطرتُ،

إلى أين أمضي؟

لن يكونَ لكمُ آخرٌ وتموتونَ في ليلةٍ حالكةً

جدلية الظاهر والباطن / الدال والمدلول

سامي سويدان

إن «مؤمنة» شخصية محورية في العمل المسرحي ككل. وليس لنا إلا أن نذكر دور الغانية الذي أدته في مكيدة المفتي لتخليص النقيب والإيقاع بقائد الدرك، وهي المكيدة التي غيرت مصائر العديد من الشخصيات: بدءاً من هذا القائد الذي يتحوّل إلى سجين مخبول، وصولاً إلى المفتي نفسه الذي كان لقاؤه بهذه المرأة فاتحةً انسحاره وتعلّقه بها حتى الموت، مروراً بالنقيب الذي تجعل طلاقها منه شرطاً لمساهمتها في المكيدة المذكورة^(١)، ومروراً أيضاً بوردة الغانية التي تحلّ مؤمنة محلّها في السجن ليكون ذلك مدخلاً للتعارف بينهما ولدخول مؤمنة عالم البغاء.

تتقدّم مؤمنة في النصّ المسرحي بوجهين متناقضين: ظاهر وباطن. فالظاهر هو الوجه التقليدي الذي يفترضه وضعها كزوجة لنقيب الأشراف بما يعنيه من محافظة وورع واستقامة وإيمان، والذي يتمثّل في احتمال زوج ماجن وحياء زوجية كريمة^(٢) وفي كبت الرغبات المواراة في الجسد والنفوس^(٣). وأما الباطن فهو تحديداً موطن هذه الرغبات الجياشة التي لا تجد طريقاً لها كي تتحقق أو منفضاً يخفّف وطأتها، فتقبّع مضطربةً متحفزةً. فهذه المرأة القادمة من تربية فاسدة قائمة على الدجل والزيف - إذ يغلف الأب الفاجر رغباته بترتيل القرآن (القانون) -^(٤) تتابع في زواجها وضعاً مماثلاً إذ يقصف زوجها في السرّ ويتقدم كنقيب للأشراف في العلن. لا أحد يهتم بأهوائها وأفكارها^(٥) أو شهواتها التي أثارها فيها شبقُ أبٍ (وأخ) لا يشبع^(٦) والتي لا يهدئُ شبوبها إهمالُ الزوج لها أو انشغالها عنها وانشغالها عنه^(٧).

هذه محاولة لمعالجة «جدلية الأنا والآخر» كما تتبدّى في نصّ مسرحي لسعدالله ونوس^(٨). على أن هذه الجدلية ليست في علاقة داخلٍ بخارج بقدر ما هي علاقة داخلٍ بداخل. فالمطروح هنا ليس علاقة الذات بذات أخرى غريبة عنها، بل علاقة الذات بنفسها، إذ تُطرح مسألة الهوية في جدليتها بالآخر من خلال الاختلاف القائم بين صورتين أو دورين (أو أكثر) للذات يُعيّن أحدهما بأنه أصيل وحقيقي وصادق، والآخر بأنه مفتعل ومزيّف وكاذب.

من خلال هذه الجدلية بالذات تتابع الصراعات الأكثر عمقاً للشخصيات بوصفها ذوات مفردة، وللنزاعات الاجتماعية الأكثر حدةً وهي تتقدّم أطراً وشروطاً لتلك الصراعات بالقدر الذي تنكشف فيه كنتاج ومضاعفات لها، في استعراضية درامية راقية تجعل من هذا النصّ عملاً إبداعياً يتخطى حدود زمانه ومكانه المفردين.

أولاً: جموح الهوى وشراسة القمع

بين الشخصيات التي يصيبها التغيير فيقلب وضعها إلى نقيضه شخصيتان رئيستان، إلى جانب المفتي ونقيب الأشراف، هما: «مؤمنة» زوجة هذا الأخير، والعفصة أحد قبضيات المدينة وواحد من رجال الأوّل. وقد يكون في متابعة تحولاتهما ما يلقي الضوء على وضعية الذات في تعدديتها وصراعاتها واختياراتها في الشروط المتميزة التي تجد نفسها فيها.

- ١ - سعدالله ونوس: طقوس الإشارات والتحولات. بيروت، دار الآداب، الطبعة الأولى ١٩٩٤.
- ٢ - وقد اعتبر النقيب طلاقه من زوجته «الطلاق الأصفر الذي بلاه به اللّه ليقوى على احتمال الطلاق الأكبر [من الدنيا]»: المرجع السابق، ص ٦٦ - ٦٧.
- ٣ - المرجع نفسه، ص ٤٩ - ٥٠.
- ٤ - المرجع نفسه، ص ٥٠ - ٣٦ - ٣٨...
- ٥ - تقول مؤمنة/الماسة لأبيها الشيخ محمد الخزار: «أنت من مرقّ حياتي، وأنت من زرع الغواية في نفسي. (...) حَقَّقْتَنِي القرآن، وعلمتني في الوقت نفسه كيف يكون ترتيل القرآن ستاراً للتهتك والفسوق (...) علمتني كيف أتمس جسدي وكيف أكتشف يتابعه»، المرجع نفسه، ص ٩٦ و ٩٧.
- ٦ - المرجع نفسه، ص ٢٨.
- ٧ - المرجع نفسه، ص ٧٨، ٩٥ - ٩٧...
- ٨ - المرجع نفسه، ص ٤٩.